



نحو نظرية للمقارنة بين الشريعة والقانون

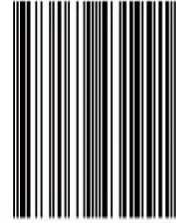
المقارنة بين الشريعة والقانون غدت واقعا حتميا في الدراسات الرامية إلى تحسين الأداء التشريعي للمؤسسات الوطنية والعربية، وبحكم ما مرت به من تطور وتغيير، يمكن أن تشكل نظرية متكاملة على مستوى المناهج والأهداف والموضوعات، فوجب الوقوف عندها لرصد مسارها العلمي وتحديد محطته المهمة وتشخيص مشكلاته. هذه الورقة محاولة لإثارة الموضوع، والتنبه على أهميته في ظل طغيان موجة العولمة ومشاريع الهيمنة الغربية... لا ندعي تقديم نظرية متكاملة للمقارنة بين الشريعة والقانون، بقدر ما نهدف إلى إثارة التساؤل حول إمكانية بلورة مثل هذه النظرية، فاقصرنا على طرح مشكلات البحث المقارن وجانب من واقعه لتوجيه الاهتمام نحو تأسيس الأطر اللازمة لاستكمال أركانها.

د. رحيمة بن حمو؛ عضو هيئة التدريس بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، تخصص الفقه الإسلامي والسيرة الشرعية، صدر لها مجموعة أبحاث في مجالات علمية دولية ووطنية، وشاركت في عدة مؤتمرات دولية، تولي اهتماما خاصا بالدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون، فأنتجت فرقة بحث تابعة لمخبر الدراسات الشرعية، كما تشرف على عدة مشاريع بحثية في المجال نفسه.

رحيمة بن حمو

نحو نظرية للمقارنة بين الشريعة والقانون

NOOR
PUBLISHING



978-613-9-43199-1

فهرس المحتويات

مقدمة:	3
أولاً: مقومات نظرية المقارنة بين الشريعة والقانون	5
1- الحاجة إلى مقارنة القوانين	5
2- التعريف بالقانون المقارن ونشأته	8
3- أهمية المقارنة بين الشريعة والقانون	15
4- أهداف المقارنة بين الشريعة والقانون	17
5- ضوابط الدراسة المقارنة	20
ثانياً: إشكالات المقارنة	23
1- من حيث المنطلقات الفكرية	23
2- من حيث موضوع المقارنة	26
3- فاعلية المقارنة	28
4- صعوبة المقارنة	31
5- مأخذ منهجية :	32
6- أهمية المصطلحات وأثرها على دقة المقارنة	35
ثالثاً: التحديات الميدانية للبحث المقارن بين الشريعة والقانون	37
1- معوقات البحث المقارن بين الشريعة والقانون	37
2- مشكلات التعليم والتكوين في تخصص الشريعة والقانون	38
3- الصعوبات التي تواجه الباحثين في الدراسات المقارنة	41
خاتمة	44
قائمة المصادر والمراجع	47